



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي
للتنمية المستدامة 2018
12-11 نيسان/أبريل 2018

الوثيقة الختامية

انعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى 2018 في الفترة 12-11 ابريل/نيسان 2018 بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، جمهورية مصر العربية. ويأتي هذا الاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم 523 في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017، والذي طلب من الأمانة الفنية للمجلس "التنسيق والتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا وكذلك التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بتنظيم اجتماعات تحضيرية لمناقشة مواضيع وأولويات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية لإعداد مساهمات المجلس في كل من المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 والمنتدى العالمي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2018".

شارك في الاجتماع ممثلين عن 15 دولة عربية، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد ناقش الاجتماع العلاقة والترابط بين اهداف التنمية المستدامة رقم 11 المعني ببناء المدن المستدامة، والهدف رقم 12 المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والهدف رقم 15 المعني بإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. ولقد نتج عن المناقشات الاتفاق على عدد من الرسائل والتي من خلالها يمكن للمجتمعات في المنطقة العربية ان تصبح أكثر مرونة للتصدي للمخاطر الناشئة عن استنزاف الموارد الطبيعية، وان تحافظ على النظم الايكولوجية وبالتالي تحقيق بيئة منتجة وفعالة لدول المنطقة العربية.

الأولويات الإقليمية (أ)

- مراعاة التخطيط الحضري المستدام، الفعال اقتصادياً والسليم بيئياً - مع الأخذ بعين الاعتبار تنمية واعادة تأهيل المدن القائمة بالمواكبة مع إنشاء المدن الجديدة - لتحقيق تنمية متوازنة بين الريف والحضر ودعم التفاعل بينهما على المستوى الوطني والإقليمي في المنطقة العربية.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

- تصويب أوضاع العشوائيات وغيرها من الكيانات والممارسات غير الرسمية الناجمة عن تزايد معدلات الهجرة والنزوح السكاني نحو المدن لمراعاة التساوي في الاستفادة من الفرص التي توفرها التنمية الحضرية للجميع على حد سواء.
- التأكيد على الأولويات التي تم ابرازها في الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وخارطة الطريق لتنفيذ برامج الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية والمتمثلة في: الطاقة، المياه، النفايات، التنمية الريفية والقضاء على الفقر، التعليم وأساليب الحياة المستدامة والسياحة المستدامة. والدعوة لوضع خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية تتماشى مع اهداف التنمية المستدامة وتتضمن آلية رصد ومتابعة.
- توجيه جهود التنمية نحو تعزيز استغلال الموارد الطبيعية بأنماط مستدامة والحد من أنشطة النمو الاقتصادي المعتمدة على استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ضماناً لحقوق الأجيال القادمة، والتوعية بذلك على جميع المستويات من خلال الشراكة مع كافة الأطراف المعنية، خاصة في قطاعات التعليم والاعلام.
- تعزيز التعاون العربي من خلال اعداد رؤية مشتركة تستهدف تحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو البيئية الثلاثة للحد من تأثيرات التصحر والتغير المناخي وتدهور التنوع البيولوجي ووضع خطط عمل ومشاريع تنفيذية لدعم ذلك.
- التأكيد على ضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي عند تنفيذ خطط التنمية الوطنية، والعمل على ان يتم تطوير المدن العربية - التي شهدت توسعاً ملموساً - بطريقة مستدامة تأخذ في الاعتبار الآثار على التنوع البيولوجي ودوره في توفير الخدمات الأساسية.

(ب) الرسائل العامة

- التأكيد على ان رفاه وازدهار الانسان يقعان في صميم التأثيرات المتداخلة والمتشابكة لقضايا استدامة المدن والمجتمعات المحلية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي ، وتغير المناخ. ونظراً لشدة هذه التأثيرات على المنطقة العربية فان من الضروري التعامل معها من خلال نظرة شمولية تأخذ في الاعتبار التكامل والترابط في اعداد وتنفيذ السياسات المعنية بكافة المحاور والأنشطة المختلفة وبما يعزز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاثة (اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) ويساهم في تنفيذها بصورة تكاملية.
- التأكيد على الدور الرئيسي الذي يلعبه التنفيذ المتكامل والشامل للأهداف 11 و12 و15 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تحقيق مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب".
- الاقرار بان إنهاء الاحتلال وإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية حجر الاساس وشرط رئيسي للدفع بجهود التنمية المستدامة خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والصراعات المسلحة.
- التأكيد على الدور الرئيسي الذي يلعبه التنوع البيولوجي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتأثيراته في حماية البيئة ومكافحة الفقر، مع التنويه على أهمية أهداف الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي (أهداف آيشي) لما لها من آثار على توفير الغذاء، وإمدادات المياه العذبة، وتعزيز المرونة في التصدي لإثار تغير المناخ والكوارث، ودعم خلق فرص العمل في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والقطاعات الأخرى.

ج) الرسائل المحددة

أولاً: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة (الهدف 11 من اهداف التنمية المستدامة)

- تعميم مبادئ المدن الصحية في إدارة وتطوير المناطق الحضرية وذلك من خلال تشجيع وسائل النقل المستدامة ومصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، و إتاحة المساحات الخضراء الآمنة للجميع، وتعميم أساليب البناء التقليدية الموفرة للطاقة وغيرها الإجراءات والتدابير، بما يحقق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- مواءمة الخطط الحضرية الوطنية والمحلية الحالية والمستقبلية مع الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة لكي تو لتحقيق الاستدامة البيئية في التنمية الحضرية.

ثانياً: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الهدف 12 من اهداف التنمية المستدامة)

- التأكيد على ان أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تعتبر سبباً رئيسياً لتغير المناخ وتدهور الأراضي واستنزاف الموارد وتلوث الهواء والمياه، وعليه فان تبني مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين تمثل احد الاستجابات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات وحماية البيئة، وتحسين رفاه الإنسان والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز العمل العربي في المجالات التي تشهد الدول العربية فيها ميزة تفضيلية، والاستفادة من التقييم الذي اكد على ضرورة تحسين الأداء في مجالات تلوث الهواء ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاجهاد المائي ونصيب الفرد من النفايات.

ثالثاً: (أ) مكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره (الهدف 15 من اهداف التنمية المستدامة)

- التأكيد على ان المنطقة العربية من اكثر المناطق في العالم تأثراً بالتصحر وتدهور الأراضي بسبب موقعها الجغرافي وظروفها المناخية والاستغلال الجائر للموارد.
- إيلاء مزيد من الأهمية للحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف والعواصف الغبارية في خطط التنمية الوطنية وتفعيل العمل العربي المشترك على المستوى الاقليمي وشبه الإقليمي لمواجهة تأثير هذه الظواهر العابرة للحدود.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين الانشطة والبرامج الخاصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتلك المتعلقة بتنفيذ الهدف 15 من اهداف التنمية المستدامة المعني بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- دعم الاطر المؤسسية العربية المعنية بتنفيذ الترايط والتكامل في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبصفة خاصة الفريق العربي المعني بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حول التصحر والتنوع البيولوجي، والطلب الى امانات الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف ذات الصلة دعم عمل الفريق العربي وتفعيل المشاركة في اعماله.

ثالثاً: (ب) حماية واستعادة وتشجيع الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف 15 من اهداف التنمية المستدامة)

- التنويه بانہ رغم كل الجهود المبذولة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إلا أن التنوع البيولوجي أخذ في الانخفاض، وأن تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي بحاجة الى المزيد من الجهود والالتزام، خاصة في ظل التقارير الإقليمية الأخيرة الصادرة عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) التي تشير الى انخفاض التنوع البيولوجي في جميع مناطق العالم.
- الالتزام بالعمل على زيادة إدماج التنوع البيولوجي والتزامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية في المنطقة العربية من خلال تخطيط شامل تتقاطع فيه كافة القطاعات.
- العمل على استفادة الدول العربية من استضافة جمهورية مصر العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2018، لتعزيز الالتزامات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكولها ولعكس القضايا العربية المشتركة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ودور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في ظل تركيز المؤتمر على تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات البنية التحتية والطاقة والتعدين والتصنيع والصحة، وإطلاقه لعملية تطوير إطار عالمي جديد سيتم تبنيه في عام 2020.

(د) أدوات التنفيذ

أولاً: فيما يتعلق باستخدام المدن والمجتمعات المحلية (الهدف 11 من اهداف التنمية المستدامة)

- اتباع النهج التشاركي التكاملي في التخطيط الحضري وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية من خلال توفير البيئة السياسية والتشريعية والمؤسسية المواتية لتفعيل الدور الرائد للقطاع الخاص وإشراك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية العربية.
- دعم وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للسلطات والمجتمعات المحلية العربية وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة لتحفيز قدرتها على الحد من والتكيف مع الأخطار والكوارث والتغيرات المناخية والتخفيف من أثارها، وتطوير آليات التنسيق المشترك الوطنية والعربية لتعزيز دورها في تحقيق الاستدامة البيئية والتنمية الحضرية المستدامة.
- توسيع الحوار وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة بين كافة الجهات الفاعلة في التنمية الحضرية والاستدامة البيئية على المستويات العربية والوطنية والمحلية من خلال اقامة المنديات الحضرية وغيرها من المنابر لصياغة رؤى مشتركة تدفعها نحو التنمية المستدامة.
- توفير الدعم المادي والفني لإعادة تأهيل المدن العربية الواقعة تحت الاحتلال وتلك المتأثرة بالنزاعات والصراعات المسلحة، واحتساب التكلفة البيئية لأثارها وبناء قدرات السلطات المحلية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان والنازحين المتضررين وإدماج مبادئ "إعادة البناء بشكل أفضل" في خطط الإعمار والتنمية المحلية والوطنية المستقبلية بما يحقق التنمية الحضرية المستدامة.

- دعوة الدول والجهات المانحة للوفاء بالالتزامات المالية تجاه الدول العربية بحسبها دول نامية، خاصة الدول العربية الأقل نمواً، وتلك الواقعة تحت الاحتلال والمتأثرة بالنزاعات والصراعات المسلحة، لدعم تحقيق غايات الهدف المعني باستدامة المدن والمجتمعات المحلية من أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12 من اهداف التنمية المستدامة)

- تطوير خطط وطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاستفادة في ذلك من المبادرات والبرامج الإقليمية، وكذلك العمل على تبادل الخبرات بين الدول العربية وبخاصة من الدول التي أنجزت خططها الوطنية وحققت نتائج إيجابية في هذا الشأن.
- بناء القدرات والمهارات البشرية والمؤسسية لتعزيز القرار السياسي المستند على ربط وضع السياسات بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا ونتائج البحث العلمي.
- التأكيد على دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية والأطراف المعنية الأخرى والشراكات متعددة الأطراف في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين مع التركيز على: تعزيز الخدمات البيئية، واستخدام التقنيات المبتكرة، وتوطين التكنولوجيا المناسبة، والتي من شأنها تعزيز الاستثمارات المستدامة وخلق فرص عمل جديدة والحد من عدم المساواة.
- تحديد وتطوير آليات تمويل واضحة وكافية لتلبية متطلبات الاستثمار في المجالات المرتبطة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك، الشراكات على المستويين الوطني والدولي والمساعدات الإنمائية وتعزيز الاستثمار البيئي العربي.
- التأكيد على أهمية تطوير الأطر التشريعية بغية خلق الحوافز المالية وغير المالية الهادفة إلى تغيير السلوك نحو نهج استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

ثالثاً: فيما يتعلق بالحياة في البر (الهدف 15 من اهداف التنمية المستدامة)

- العمل على تضافر الجهود والتنسيق والاتساق والتكامل بين الشركاء من منظمات عربية متخصصة وإقليمية ودولية لتوحيد الجهود نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بتدهور الاراضي ومكافحة التصحر ومنحها مساحات أكبر في برامج عملها.
- دعوة مؤسسات التمويل العربية لخصيص مزيد من الموارد لقطاعات مكافحة التصحر وتدهور الاراضي ومكافحة الجفاف.
- دعوة الدول المتقدمة - في إطار التزاماتها نحو التكيف مع تغير المناخ - تقديم الدعم المادي والفني للمنطقة العربية وتيسير نقل التكنولوجيا لتعزيز جهود مكافحة الجفاف وتدهور الارضي والتصحر وتعزيز بناء القدرات لتوطين التكنولوجيا الملائمة في الدول العربية، بما يؤدي الى تحقيق الامن المائي والغذائي.

- توسيع الحوار وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة بين كافة الجهات الفاعلة في مجالات التصحر وتدهور الاراضي والجفاف على المستويات العربية والوطنية والمحلية من خلال المناير العربية لصياغة رؤى مشتركة تساهم في تعزيز تحقيق التنمية المستدامة.
- السعي لتوفير المزيد من الموارد وآليات التمويل، وتعزيز الالتزام السياسي، وبناء القدرات الوطنية والاقليمية، وتقوية التعاون المشترك مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بحيث يصب ذلك في تحقيق الالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- تثمين النماذج الناجحة لإدماج التنوع البيولوجي في المنطقة العربية، كتلك المعنية بالاستثمار في مزارع الرياح وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في المنطقة العربية، والعمل على تعزيز المحافظة على والاستفادة من المعارف التقليدية والثقافات المجتمعية العربية المرتبطة بصون التنوع البيولوجي لدورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة.